JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
https://journal.stiba.ac.id/index.php/jawamiulkalim/index

المنهج النقدي للحافظ أبي نعيم الأصبهاني في كتابه "تاريخ أصبهان": دراسة تطبيقية

THE CRITICAL METHOD OF ABŪ NUʿAIM AL-AṢBAHĀNĪ IN TĀRĪKH AṢBAHĀN: AN APPLIED STUDY

سيدة يسرى بنت سيد بدر منير شاه[a]

[a] جامعة الملك سعود، الر ض/المملكة العربية السعودية؛ lillahetaala@gmail.com

Abstract

Abū Nuʿaim al-Aṣbahānī's (d. 430 AH) Tārīkh Aṣbahān is one of the most comprehensive regional biographical dictionaries of hadith transmitters, yet its author's critical remarks have not been studied independently. This article aims to identify Abū Nuʿaim's method in criticising chains of transmission and transmitters and his caution in reporting, and to evaluate this method, through a portion of the book comprising 185 biographies and 299 reports, which I edited on the basis of three manuscripts. Following an inductive-analytical approach, I collected every critical statement in this portion and tested it against the primary hadith sources. The main findings are as follows. First, Abū Nuʿaim corrected five chains, involving a substituted narrator, an interpolated narrator, an error in his own copy, a narrator cited under an inexact name, and a dropped narrator with a text transferred from another chain; all five corrections are confirmed by the primary sources. Second, he judged transmitters in only about fourteen biographies, mostly favourably and with mild criticism, generally agreeing with Abū al-Syaikh. Third, he states his modes of reception (writing, permission, licence), and the very formula for which al-Khaṭīb criticised him appears here with "and he permitted me", which supports al-Żahabī's defence of him. Fourth, his criticism is selective: he passes over many weak and fabricated reports, so his silence does not imply acceptance.

Keywords: *Abū Nuʿaim al-Aṣbahānī, Tārīkh Aṣbahān, hadith criticism, defects of isnād, al-jarḥ wa al-taʿdīl*

المستخلص

يُعدّ كتاب " ريخ أصبهان" للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت430هـ) من أجمع كتب التواريخ البلدانية في تراجم الرواة، غير أن تعليقات مؤلفه النقدية لم تُفرد بدراسة مستقلة. ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن منهج أبي نعيم في نقد الأسانيد ونقد الرواة والاحتياط في النقل، وتقويم هذا المنهج، من خلال قطعة من الكتاب حقّقتُها على ثلاث نسخ خطية، تضم (185) ترجمة و(299) رواية. واتبعتُ المنهج الاستقرائي التحليلي، فاستقرأت العبارات النقدية في هذه القطعة، وقابلتها بمصادر السنة الأصلية. ومن أهم نتائج البحث: أولًا: تعقّب أبو نعيم خمسة أسانيد، تنوّع الخلل فيها بين إبدال راوٍ، وإقحام راوٍ، وخطأ في أصله المكتوب، وتسمية راوٍ على غير وجهه، وسقوط راوٍ مع دخول متن في إسناد غيره، وثبتت هذه التعقّبات كلها لمصادر الأصلية. ثانيًا: حكم على الرواة في نحو أربع عشرة ترجمة فقط، أكثرها تعديل، وألفاظ تجريحه من الجرح الخفيف، ويوافق فيها أ الشيخ غالبًا. ثالثًا: يصرّح بصيغ التحمّل من مكاتبة وإذن وإجازة، وجاءت الصيغة التي

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

انتقده الخطيب بسببها مقرونة بقوله: ((وأذن لي فيه))، مما يؤيد جواب الذهبي عنه. رابعًا: نقده انتقائي يسكت عن كثير من الروا ت الضعيفة والموضوعة، فلا يُعدّ سكوته تقوية.

الكلمات الدالة: أبو نعيم الأصبهاني، ريخ أصبهان، النقد الحديثي، علل الأسانيد، الجرح والتعديل

Article Info:	***How to cite*:**
Received: 16 November 2026 Revised: 24 November 2026 Accepted: 25 November 2026 Published: 26 November 2026	Syeda Yousra Syed Badr e Munir Shah, "Al-Manhaj al-Naqdī li al-Ḥāfiẓ Abī Nuʿaim al-Aṣbahānī fī Kitābihi Tārīkh Aṣbahān: Dirāsah Taṭbīqiyyah", *JAWAMI'UL KALIM: Jurnal Kajian Hadis* Vol. 5, No. 1 (2027): halaman. 1-21 doi: 10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

المقدمة

أولًا: خلفية البحث

عُني المحدّثون بمعرفة أوطان الرواة وبلدانهم، وعدّها ابن الصلاح نوعًا مستقلًا من أنواع علوم الحديث، فقال: ((معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، وذلك مما يفتقر حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم))، وبيّن أن العرب كانت تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن ((حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان))[1]. وتظهر حاجة الناقد إلى هذه المعرفة في مواضع كثيرة من عمله: فبها يُميَّز بين الرواة المتّفقين في الأسماء والأنساب المختلفين في البلدان، ويُعرف ما وقع للراوي من رحلة أو قدوم على بلد، فيُستعان بذلك على الحكم لاتصال أو الانقطاع بينه وبين من روى عنهم، ويُعرف أهل كل بلد بشيوخه، فيُقدَّم قولهم فيهم لقربهم منهم وخبرتهم حوالهم.

ولهذه الحاجة صنّف المحدّثون في تواريخ البلدان، فأفردوا لكل بلد كتابً يجمع تراجم أهله ومن ورد عليه من الرواة، ويُسند فيه من حديثهم. وقد كثرت هذه الكتب حتى أفرد لها الحافظ السخاوي فصلًا في كتابه "الإعلان لتوبيخ"، وقال: ((وقد رتّبتُ من علمته صنّف في ذلك على ترتيب حروف المعجم في البلاد))[2]. ومن أشهرها " ريخ بغداد" للخطيب البغدادي، الذي قال فيه السخاوي: ((وهو أوسعها... وعليه معوّل

[1] عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر (دمشق: دار الفكر، 1406هـ/1986م)، ص 404.

[2] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الإعلان لتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، تحقيق: سالم بن غتر الظفيري، ط1 (الر ض: دار الصميعي، 1438هـ/2017م)، ج1، ص 394.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

من بعده))، و" ريخ دمشق" لابن عساكر، الذي ذكر أنه في ثمانين مجلدًا[3]. ولم تكن هذه الكتب مجرّد سجلات للأسماء والوفيات، بل كانت مصادر مسندة يروي فيها مصنّفوها أحاديث المترجمين وأقوال النقاد فيهم سانيدهم، فصارت من موارد التخريج والنقد معًا.

وكان لأصبهان من هذه العناية نصيب وافر؛ فقد عدّ السخاوي ممن صنّف في ريخها: أ عبد حمزة بن الحسين المؤدب، وأ بكر أحمد بن موسى بن مردويه، وأ زكر يحيى بن عبد الوهاب بن منده وجدّه أ عبد بن منده، وأ الشيخ ابن حيان، وأ نعيم الأصبهاني، وأ بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المعدّل[4]. وتعدُّد المصنّفين في ريخ بلد واحد على هذا النحو شاهد على مكانتها بين مراكز الرواية. ومن هذه الكتب وصل إلينا كتاب أبي الشيخ "طبقات المحدثين صبهان والواردين عليها"، وكتاب أبي نعيم " ريخ أصبهان". ويُعدّ " ريخ أصبهان" للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الأصبهاني (ت430هـ) من أجلّ هذه الكتب؛ فقد وصفه السخاوي لما ذكره بين كتب ريخ أصبهان نه ((أجمعها))، وأنه ((على الحروف، في مجلدين))[5]. وكثير من رواة هذا الكتاب لم أقف لهم على ذكر في غيره، فهو المصدر الوحيد لمعرفتهم.

غير أن الإفادة من الكتاب بقيت في الغالب مقصورة على مادته الترجمية: اسم الراوي ونسبه وشيوخه ووفاته وقدومه أصبهان. أما ما بثّه أبو نعيم في ثنا التراجم من تعقّبات على الأسانيد، وأحكام على الرواة، واحتياط في النقل، فلم أقف على دراسة أفردته لبحث وكشفت عن منهجه فيه. ويزيد الحاجة إلى ذلك أن الطبعة المتداولة بُنيت على نسخة خطية واحدة، فوقع فيها تصحيف وسقط قد يُخفي بعض هذه التعليقات أو يغيّر معناها.

ثانيا: مشكلة البحث

تتحدّد مشكلة البحث في أن تعليقات أبي نعيم النقدية في " ريخ أصبهان" جاءت متفرّقة في ثنا التراجم، ولم تُجمع ولم تُختبر صحتها، فلا يُعرف منهجه في النقد، ولا مدى الاعتماد على تعقّباته وأحكامه، ولا دلالة سكوته عمّا يورده من الروا ت الضعيفة. ويمكن صياغة هذه المشكلة في سؤال رئيس: ما ملامح المنهج النقدي للحافظ أبي نعيم في كتابه " ريخ أصبهان"؟ ويتفرّع عنه أربعة أسئلة:

1- ما صور نقد أبي نعيم للأسانيد، وهل تثبت تعقّباته عند مقابلتها بمصادر السنة الأصلية؟

[3] السخاوي، الإعلان لتوبيخ، ج1، ص 403، 412.
[4] السخاوي، الإعلان لتوبيخ، ج1، ص 397-398.
[5] السخاوي، الإعلان لتوبيخ، ج1، ص 397.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

2- ما طريقته في الحكم على الرواة، وما صلة أحكامه حكام أبي الشيخ الأصبهاني وغيره من النقاد؟

3- ما مظاهر احتياطه في النقل وبيان صيغ التحمّل، وما مدى صحة ما انتُقد عليه في ذلك؟

4- ما قيمة هذا المنهج، وما حدوده التي ينبغي أن يعيها من يستعمل الكتاب؟

ثالثا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما تي:

1- الكشف عن صور نقد أبي نعيم للأسانيد، واختبار صحة تعقّباته بمقابلتها لمصادر الأصلية.

2- بيان طريقته في الحكم على الرواة، وموازنة أحكامه حكام أبي الشيخ وغيره من النقاد.

3- إبراز مظاهر احتياطه في النقل وبيان صيغ التحمّل، ومناقشة ما انتُقد عليه في ذلك.

4- تقويم منهجه النقدي في الكتاب ببيان قيمته وحدوده.

رابعا: أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في أمور، منها: أن " ريخ أصبهان" هو المصدر الوحيد لمعرفة كثير من رواة أصبهان، فمعرفة منهج مؤلفه في النقد تُعين على الحكم على مرو تهم. ومنها أن تعقّبات أبي نعيم تكشف عللًا خفية في الأسانيد قد لا يقف عليها الباحث بنفسه، فجمعها واختبارها يفيد المشتغلين لتخريج ودراسة الأسانيد وتحقيق النصوص. ومنها أن تحرير دلالة سكوته عن الروا ت يمنع من الاغترار بما يورده من الواهيات. ومنها أن البحث يقدّم شواهد من الكتاب نفسه على مسألة اتُّهم فيها أبو نعيم، وهي التساهل في صيغ الأداء.

خامسا: الدراسات السابقة وحداثة البحث

أما الدراسات السابقة، فقد نُشر الكتاب ثلاث نشرات: الأولى في مطبعة بريل بمدينة لايدن بعنوان "ذكر أخبار أصبهان" (1931-1934م)[6]، والثانية في دار الكتاب الإسلامي لقاهرة مصوّرة عن الأولى[7]، والثالثة في دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق سيد كسروي حسن، وقد بُنيت على الأولى[8]، ولم يُرجع في الطبعتين الأخيرتين إلى الأصول الخطية. ونوقشت في جامعة أم القرى رسائل للدكتوراه في تخريج أحاديث

[6] أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان، نشرة: سفين ديدرينغ (لايدن: مطبعة بريل، 1931-1934م).

[7] أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، وهي مصوّرة عن طبعة لايدن.

[8] أبو نعيم أحمد بن عبد الأصبهاني، ريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/1990م).

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

الكتاب، منها رسالة خالد بن محمد أبو القاسم في تخريج الأحاديث المرفوعة التي رواها أبو نعيم عن غير شيخه أبي الشيخ، من أول الكتاب إلى نهاية حرف الحاء[9]، ورسالة مسعود بن محمد القحطاني في تخريج أحاديثه من أول حرف الخاء إلى نهاية حرف العين[10]. والأولى منهما تشمل حروف القطعة المدروسة، لكنها اقتصرت على تخريج المرفوعات مما لم يروه أبو نعيم عن أبي الشيخ، ولم تتناول تحقيق النص ولا دراسة منهج مؤلفه.

وتتمثّل حداثة هذا البحث في أنه أول دراسة –فيما وقفتُ عليه– تجعل المنهج النقدي لأبي نعيم في " ريخ أصبهان" موضوعًا مستقلًا، فتجمع تعقّباته وأحكامه من نص محقَّق على الأصول الخطية، وتختبر صحة تعقّباته بمقابلتها لمصادر الأصلية، وتوازن أحكامه حكام أبي الشيخ وغيره من النقاد، وتقدّم شواهد من الكتاب نفسه على مسألة التساهل في صيغ الأداء التي انتُقد بها.

سادسا: منهج البحث

اتبعتُ في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ فاستقرأتُ العبارات النقدية الواردة في قطعة من الكتاب، تمتدّ من ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن داود إلى ترجمة حماد بن أبي سليمان الفقيه، وهي التراجم ذوات الأرقام (437–621) في الطبعة المتداولة، وعدّتها (185) ترجمة، فيها (299) رواية، منها (245) حديثًا مرفوعًا، و(53) أثرًا، وخبر واحد. وقد حقّقتُ هذه القطعة على ثلاث نسخ خطية، ثم صنّفتُ ما فيها من عبارات نقدية، وقابلتُ كل تعقّب بما في مصادر السنة الأصلية للتحقق منه، ولم أعتمد في ذلك على المصادر الناقلة. والأرقام الموضوعة بين معقوفين [ ] في هذا البحث هي أرقام التراجم في الطبعة المتداولة بتحقيق سيد كسروي حسن، وهي المعتمدة في المكتبة الشاملة، وترقيمها فيها موافق للمطبوع، وإليها الإحالة لجزء والصفحة. وهذا البحث مستلّ من رسالتي للدكتوراه في السنة وعلومها بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، وهي قيد الإعداد.

[9] خالد بن محمد بن راجح أبو القاسم، "تخريج أحاديث كتاب أخبار أصبهان لأبي نعيم عن شيوخه غير أبي الشيخ ابن حيان: من الأحاديث المرفوعة من أول الكتاب إلى نهاية حرف الحاء: جمعًا ودراسة وتعليقًا" (رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1422هـ/2001م).

[10] مسعود بن محمد بن حسين القحطاني، "تخريج أحاديث كتاب ذكر أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم الأصبهاني: من أول حرف الخاء إلى نهاية حرف العين" (رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 2001م).

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

سابعا: خطة البحث

جاء البحث في مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة: المبحث الأول في التعريف الموجز لمؤلف والكتاب والقطعة المدروسة، والثاني في نقده للأسانيد، والثالث في نقده للرواة، والرابع في احتياطه في النقل، والخامس في تقويم هذا المنهج، ثم الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات.

البحث

المبحث الأول: التعريف الموجز بأبي نعيم وكتابه والقطعة المدروسة

أولًا: المؤلف

هو أحمد بن عبد بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم، وقد حلّاه الذهبي بقوله: ((الإمام، الحافظ، الثقة، العلامة، شيخ الإسلام))، وذكر أنه نشأ في بيت علم؛ إذ كان أبوه من المحدّثين الرحّالين، فاستجاز له جماعة من كبار المسندين[11]. وقد أكثر عنه أبو نعيم في القطعة المدروسة بقوله: ((حدثنا أبي)) في واحد وثلاثين موضعًا. ونقل ابن نقطة من خط يحيى بن عبد الوهاب بن منده أن أ نعيم سُئل عن مولده فقال: ((ولدت في رجب من سنة ست وثلاثين وثلاثمائة))، وأنه مات بكرة يوم الاثنين العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة[12].

ثانيا: الكتاب

موضوع " ريخ أصبهان" تراجم الرواة من أهل أصبهان ومن قدمها وحدّث بها، مرتّبين على حروف المعجم. وتتكوّن الترجمة عند أبي نعيم في الغالب من اسم الراوي ونسبه، وبيان صلته صبهان وسنة قدومه إليها، وشيوخه وتلاميذه، وسنة وفاته، ثم يسند له حديثًا أو أكثر. وقد نصّ على سنة الوفاة في (68) ترجمة من القطعة المدروسة، وعلى سنة القدوم إلى أصبهان في (27) ترجمة، واقتصر في (90) ترجمة على رواية واحدة، وأخلى (25) ترجمة من الرواية. وأما الحكم على الراوي فقليل لنسبة إلى عدد التراجم، كما سيأتي في المبحث الثالث.

---

[11] شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، شراف: شعيب الأرنؤوط، ط3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م)، ج17، ص 454.

[12] محمد بن عبد الغني ابن نقطة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ/1988م)، ص 146.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

ثالثاً: القطعة المدروسة وأصولها الخطية

تقع القطعة المدروسة في الجزء الأول من الكتاب، وتشتمل على بقية حرف الألف، وحروف الباء والتاء والثاء والجيم، وأكثر حرف الحاء الذي استوعب وحده (93) ترجمة. وقد اعتمدتُ في تحقيقها على ثلاث نسخ: الأولى نسخة أكاديمية لايدن (رقم 1020)، وعليها سماع الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهي النسخة التي بُنيت عليها الطبعة الأولى؛ والثانية نسخة مكتبة عارف حكمت لمدينة النبوية (رقم 49)، وهي أقدم النسخ الثلاث، من خطوط القرن السادس الهجري، وفي آخرها سماعان مؤرّخان سنة 591هـ وسنة 638هـ؛ والثالثة نسخة المكتبة الآصفية بحيدر آ د الدكن (رقم 20198)، وهي فرع متأخر فرغ سخها منها سنة 1347هـ، ويكثر فيها السقط، والذي يظهر لي من موافقتها نسخة لايدن في التجزئة والسماعات والتملّكات أنها منقولة عنها أو عن فرع منها، فلم أعتمدها أصلًا، وإنما استأنستُ بها.

المبحث الثاني: نقده للأسانيد

يحقّق هذا المبحث الهدف الأول من أهداف البحث، ويجيب عن السؤال الأول من أسئلة مشكلته. وقد وقفتُ في القطعة المدروسة على خمسة مواضع تعقّب فيها أبو نعيم الإسناد الذي ساقه، وبيّن وجه الخطأ فيه. وهي على قلّتها متنوّعة في نوع الخلل الذي تكشفه، وفي الموضع الذي وقع فيه الخطأ من سلسلة النقل، وفي العبارة التي عبّر بها عنه. وأعرضها فيما يلي مرتّبة بحسب نوع الخلل، مع بيان ما وجدته في المصادر الأصلية مما يشهد لها.

أولًا: تصويب الراوي المُبدَل بغيره

في ترجمة ببرويه بن علي أبي غسان البصري [488] قال أبو نعيم: ((قدم علينا سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، سمع معنا))، يعني أنه شاركه في السماع على الشيوخ لما قدم أصبهان، ثم قال: ((حدّث عن الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي، ثنا عبد بن روح، ثنا يزيد بن هارون، ثنا مسعر، عن أبي بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال لضباعة: «حجّي واشترطي عند إحرامك، محلّي حيث حبستني، فإن ذلك لك». وهم فيه، إنما هو سفيان بن حسين عن أبي بشر))[13].

فقد جعل ببرويه الحديثَ من رواية يزيد بن هارون عن مسعر، فبيّن أبو نعيم أن المحفوظ: يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين. و لتتبّع وجدتُ الحديث على الوجه الذي ذكره عند ثلاثة من أصحاب يزيد بن هارون: فقد أخرجه الإمام أحمد عن يزيد بن هارون نفسه قال: ((أخبر سفيان يعني ابن حسين، عن أبي بشر، عن

[13] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 286-287، رقم 488.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

عكرمة))[14]، وأخرجه الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي[15]، والبيهقي من طريق محمد بن أحمد الر حي[16]، كلاهما عن يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين. وأصل الحديث في صحيح مسلم من طريق طاوس وعكرمة عن ابن عباس[17]. فاتفاق هؤلاء الثلاثة على "سفيان بن حسين" دليل على أن ذكر "مسعر" وهمٌ من ببرويه، كما قال أبو نعيم.

ويلفت النظر في هذا الموضع أمران: الأول أن أ نعيم لم يحابِ قرينه الذي سمع معه، فنسب إليه الوهم صراحة بقوله: ((وهم فيه)). والثاني أنه ساق الرواية بصيغة ((حدّث عن))، ولم يقل: ((حدثنا ببرويه))، وهي صيغة تعليق يستعملها في الغالب لما لم يتلقّه سماعًا، كما سيأتي في المبحث الرابع.

ثانيا: التنبيه على الخطأ في أصله هو

في ترجمة جعفر بن محمد بن يعقوب التاجر [507] روى أبو نعيم عن شيخه محمد بن جعفر المغازلي، عن صاحب الترجمة، عن الحسن الزعفراني، عن مكي بن إبراهيم، عن داود، عن مجاهد، عن جرير، قال: قال رسول ﷺ: «إذا أبق العبد فلحق لعدو، فهو كافر»، ثم قال: ((كذا في كتابي: مجاهد عن جرير، وهو عامر عن جرير))[18].

وهذا التعقّب صحيح؛ فقد أخرجه أحمد عن مكي بن إبراهيم نفسه، قال: ((حدثنا داود يعني ابن يزيد الأودي، عن عامر، عن جرير))[19]، وأخرجه أبو عوانة من طريق مكي كذلك: ((حدثنا داود -يعني ابن يزيد

[14] أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م)، ج5، ص 330، رقم 3302.

[15] علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2004م)، ج3، ص 222، رقم 2430.

[16] أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م)، ج5، ص 363، رقم 10110.

[17] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1374هـ/1955م)، ج2، ص 868، رقم 1208.

[18] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 296-297، رقم 507.

[19] أحمد، المسند، ج31، ص 554، رقم 19225.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

الأودي-، عن عامر))[20]، وأخرجه ابن عساكر من طريق مكي أيضًا، وقال: ((تفرد بهذه اللفظة داود بن يزيد الزعافري الأودي عن عامر الشعبي))[21]. وأصل الحديث في صحيح مسلم من طريق الشعبي عن جرير، بلفظ: «أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم»[22]. فاتفقت روا ت أصحاب مكي على "عامر"، وهو الشعبي، وهو الذي صوّبه أبو نعيم.

وفي هذا الموضع دلالة منهجية مهمة: فأبو نعيم أثبت ما في أصله المكتوب كما هو، ولم يُصلحه في المتن، ثم نبّه على الصواب عقبه. وهذا من الأمانة في النقل التي قرّرها المحدّثون، وهو دالّ أيضًا على أنه كان يراجع أصوله ولا يسلّم بكل ما فيها، حتى ما كان في كتابه هو.

ثالثاً: التنبيه على الراوي المُقحم في الإسناد

في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن قُرّان المؤدب [438] ساق أبو نعيم سناده إلى إبراهيم بن فهد البصري، عن أبي عمر الحوضي، عن شعبة، عن هشيم، عن أبي إسحاق، عن عبد بن يزيد، عن البراء، قال: «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ لم يحنِ أحد ظهره حتى رأينا رسول ﷺ سجد»، ثم قال: ((كذا في كتابه: شعبة عن هشيم))[23].

وإنما نبّه على ذلك لأن المعروف رواية شعبة لهذا الحديث عن أبي إسحاق بلا واسطة؛ فقد أخرجه البخاري من طريق حجاج عن شعبة قال: ((أنبأ أبو إسحاق قال: سمعت عبد بن يزيد))[24]، وأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وعن عفان، كلاهما عن شعبة عن أبي إسحاق[25]، وأخرجه النسائي من طريق إسماعيل ابن

[20] يعقوب بن إسحاق أبو عوانة الإسفراييني، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، ط1 (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1435هـ/2014م)، ج1، ص 252-253، رقم 140.

[21] علي بن الحسن ابن عساكر، معجم الشيوخ، تحقيق: وفاء تقي الدين، ط1 (دمشق: دار البشائر، 1421هـ/2000م)، ج2، ص 611، رقم 753.

[22] مسلم، صحيح مسلم، ج1، ص 83، رقم 68.

[23] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 265، رقم 438.

[24] محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، الطبعة السلطانية (بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية، 1311هـ)، ج1، ص 150، رقم 747.

[25] أحمد، المسند، ج30، ص 472، رقم 18511؛ ص 482، رقم 18517.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

علية عن شعبة عن أبي إسحاق[26]. فاتفق أصحاب شعبة على روايته عنه عن أبي إسحاق دون ذكر هشيم، فدلّ ذلك على أن ذكره في هذا الإسناد خطأ. والذي يظهر لي أن الحمل فيه على إبراهيم بن فهد، وقد قال فيه ابن عدي بعد أن ساق جملة من مرو ته: ((وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكير، وهو مظلم الأمر))[27].

وعبارة ((كذا في كتابه)) تفيد أن أ نعيم وجد ذلك في الأصل المكتوب لشيخه، فأثبته على وجهه ونبّه على ما فيه، فهي تختلف عن عبارة ((كذا في كتابي)) المتقدمة التي نسب فيها الخطأ إلى أصله هو، وهذا من دقّته في تحديد موضع الخلل.

رابعا: تعيين الراوي المذكور على غير وجهه

في ترجمة الحسن بن نصر البصري [530] أورد أبو نعيم حديث علي مرفوعًا: «من قرأ القرآن فاستظهره وحفظه أدخله الجنة، وشفّعه في عشرة من أهل بيته كلهم قد وجبت له النار»، وفي إسناده: ((حفص بن غياث، ثنا سليمان الأسدي، ثنا كثير بن زاذان))، ثم قال: ((كذا قال سليمان الأسدي، وهو حفص بن سليمان))[28].

فبيّن أن الراوي المسمّى في الإسناد ((سليمان الأسدي)) هو حفص بن سليمان الأسدي، أبو عمر القارئ. والحديث معروف من طريقه عن كثير بن زاذان؛ فقد أخرجه الترمذي عن علي بن حجر، عن حفص بن سليمان، عن كثير بن زاذان، ثم قال: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس له إسناد صحيح، وحفص بن سليمان أبو عمر بزاز كوفي يُضعَّف في الحديث))[29]، وأخرجه عبد بن أحمد في زوائده على المسند من طريق عمرو بن عثمان الرقي[30]، والطبراني من طريق محمد بن بكار[31]، كلاهما عن

---

[26] أحمد بن شعيب النسائي، السنن (المجتبى)، ط1 (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1348هـ/1930م)، ج2، ص 96.

[27] أبو أحمد عبد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، ج1، ص 435-436.

[28] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 306، رقم 530.

[29] محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط2 (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/1975م)، ج5، ص 171-172، رقم 2905.

[30] أحمد، المسند، ج2، ص 416، رقم 1268.

[31] سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض وعبد المحسن الحسيني (القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ/1995م)، ج5، ص 217، رقم 5130.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

حفص بن سليمان. وتظهر قيمة هذا التعيين في أن الاسم كما ورد يوهم براوٍ آخر، فإذا عُيّن ظهر أن مدار الحديث على حفص بن سليمان الذي ضعّفه الترمذي، فانكشفت علّة الإسناد.

خامسا: الكشف عن سقوط راوٍ ودخول متن في متن

في ترجمة الحسن بن سعيد العباداني المقرئ [577] قال أبو نعيم في أولها: ((كان رأسًا في القراءات وحفظه، في حديثه وروايته لين))، ثم روى عنه، عن أبي خليفة، عن عثمان بن الهيثم المؤذن، عن عاصم، عن زر، عن عبد بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار»، ثم قال: ((كذا حدّثناه، وإنما هو عثمان عن أبيه: المكر والخداع))[32].

ومراده أن الإسناد الصحيح: عثمان بن الهيثم عن أبيه الهيثم، بمتن: «المكر والخداع في النار»، فسقط ذكر الهيثم من الإسناد، ودخل عليه متن «من كذب عليّ» المشهور. وقد وجدتُ ما يشهد لكلامه من طريقين عن أبي خليفة نفسه: الأول ما أخرجه ابن حبان في صحيحه قال: ((أخبر الفضل بن الحباب –وهو أبو خليفة–، قال: حدثنا عثمان بن الهيثم بن الجهم، قال: حدثنا أبي، عن عاصم، عن زر، عن عبد))، مرفوعًا: «من غشّنا فليس منا، والمكر والخداع في النار»[33]؛ والثاني ما أخرجه ابن عساكر من طريق ابن الغطريف عن أبي خليفة عن عثمان عن أبيه لمتن نفسه، وأخرج قبله رواية أبي نعيم سنادها، ونقل كلامه، ثم قال: ((وقد سقط منه ذكر الهيثم والد عثمان، وهو وهم))، وبيّن أن متن «من كذب عليّ» يرويه عثمان بن الهيثم سناد آخر، ثم أسند من طريق ابن الغطريف عن أبي خليفة عن عثمان عن أبيه عن عاصم عن أبي وائل عن عبد حديث «من كذب عليّ متعمّدًا»[34]. فاجتمع على تصويب أبي نعيم إسناد ابن حبان وإسناد ابن عساكر، وكلاهما عن أبي خليفة، وزاد ابن عساكر بيان مصدر المتن الداخل: فهو من حديث عاصم عن أبي وائل، لا من حديثه عن زر.

وهذا من دقيق العلل؛ لأن المتن الداخل صحيح متواتر في نفسه، فلا يُدرك الخطأ إلا بمعرفة أن هذا الإسناد بعينه لا يُروى به هذا المتن. ويتّسق هذا التعقّب مع حكم أبي نعيم على صاحب الترجمة في أولها؛ فجاء نقد

[32] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 322-323، رقم 577.

[33] محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ/1993م)، ج12، ص 369، رقم 5559.

[34] علي بن الحسن ابن عساكر، ريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي (بيروت: دار الفكر، 1415هـ/1995م)، ج13، ص 93-94.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

الإسناد شاهدًا على قوله: ((في حديثه وروايته لين)). وجاء تفريقه بين إمامة الرجل في القراءات ولينه في الحديث موافقًا لمنهج المحدّثين في الفصل بين الفنون، فلم تحمله إمامته في القراءة على تمشية روايته.

سادسا: خلاصة منهجه في نقد الأسانيد

يتبيّن من هذه المواضع الخمسة أن أ نعيم استعمل لكل حالة عبارة محدّدة الدلالة، وأن الخطأ الذي تعقّبه وقع في مواضع مختلفة من سلسلة النقل: عند قرينه، وفي أصل شيخه، وفي أصله هو، وفيما حدّثه به شيخه شفاهًا. ويوضّح الجدول الآتي ذلك:

جدول (1): تعقّبات أبي نعيم على الأسانيد في القطعة المدروسة

الترجمة	عبارته	نوع الخلل	موضع الخطأ	ما يشهد له
[488]	وهم فيه، إنما هو...	إبدال راوٍ بغيره	قرينه برويه	أحمد، الدارقطني، البيهقي
[507]	كذا في كتابي... وهو...	إبدال راوٍ بغيره	أصله هو	أحمد، أبو عوانة، ابن عساكر
[438]	كذا في كتابه...	إقحام راوٍ	أصل شيخه	البخاري، أحمد، النسائي
[530]	كذا قال... وهو...	تسمية راوٍ على غير وجهه	الإسناد المروي	الترمذي، عبد بن أحمد، الطبراني
[577]	كذا حدّثناه، وإنما هو...	سقوط راوٍ ودخول متن في متن	ما سمعه من شيخه	ابن حبان، ابن عساكر

ومستنده في هذه التعقّبات معرفته لطرق المحفوظة للحديث وبما يرويه الثقات من أصحاب كل شيخ، فهو يحتكم إلى رواية الجماعة. وقد ثبتت هذه التعقّبات الخمسة كلها عند مقابلتها لمصادر الأصلية، وهو ما يدلّ على أنها صادرة عن معرفة لعلل، لا عن اجتهاد عابر.

المبحث الثالث: نقده للرواة

يحقّق هذا المبحث الهدف الثاني من أهداف البحث، ويجيب عن السؤال الثاني. ولم يلتزم أبو نعيم الحكم على كل من ترجم له، بل جاءت أحكامه في القطعة المدروسة في نحو أربع عشرة ترجمة من أصل (185)، وهي أحكام موجزة تي غالبًا في صلب التعريف لراوي، قبل الرواية عنه. وأعرضها مصنّفة، ثم أقارنها حكام غيره.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

أولًا: ألفاظ التعديل

وهي الغالبة على أحكامه، ومنها قوله: ((ثقة مأمون)) في إسحاق بن إبراهيم بن زيد المعدّل [439]، و((شيخ ثقة)) في بشر بن أبي السري [470] وجعفر بن محمد بن موسى [511] والحسن بن محمد المجدّر [580]، و((ثقة)) في بشران بن فورك [472]، و((أحد الثقات)) في الحسن بن الوليد بن مهران [566]، و((ثقة صدوق)) في الحسن بن محمد بن دكة [565]، و((ثقة صدوق، صاحب كتاب)) في الحسن بن محمد الداركي [563]، و((شيخ لا س به)) في أ ن بن مخلد [462][35].

ثانيا: ألفاظ التجريح

وهي أقل، ومنها قوله: ((في حديثه لين)) في الحسن بن علي بن الفرات الكرماني [552]، و((في حديثه وروايته لين)) في الحسن بن سعيد العباداني [577]، و((وفيه ضعف)) في الحسين بن الفرج البغدادي [589] والحسين بن عبد بن حمران الرقي [591]، و((وكان صاحب غرائب)) في الحسين بن الحسن بن مهران الخياط [592][36]. ويُلاحظ أن ألفاظ تجريحه من مراتب الجرح الخفيف، ولم يقع له في هذه القطعة لفظ من ألفاظ الجرح الشديد من قوله هو.

ثالثًا: صلة أحكامه بأحكام أبي الشيخ

كان كتاب "طبقات المحدثين صبهان" لأبي الشيخ (ت369هـ) أهمّ موارد أبي نعيم المكتوبة، وأبو الشيخ أكثر شيوخه رواية في القطعة المدروسة، إذ روى عنه في (38) موضعًا. وبمقارنة أحكام الإمامين على الرواة المشتركين بينهما يتبيّن ما في الجدول الآتي:

جدول (2): أحكام أبي نعيم مقارنة بأحكام أبي الشيخ

الراوي	حكم أبي الشيخ	حكم أبي نعيم
إسحاق بن إبراهيم بن زيد [439]	مقبول القول، ثقة، مأمون	ثقة مأمون
أ ن بن مخلد البزاز [462]	شيخ صدوق	شيخ لا س به
بشر بن أبي السري [470]	شيخ ثقة	شيخ ثقة
الحسن بن محمد بن دكة [565]	كان مقبولًا، أديبًا، دينًا	ثقة صدوق

[35] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 265، 276، 280، 281، 297، 319، 320، 324.
[36] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 315، 322، 329، 330، 331.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

وأحكام أبي الشيخ في هذا الجدول من كتابه[37]. ويظهر منه أن أ نعيم يوافق أ الشيخ في الغالب، إما بلفظه كما في [470]، أو بلفظ مقارب في المرتبة كما في [462]ـفـ((صدوق)) و((لا س به)) متقاربتان عند كثير من النقاد. وقد يزيد عليه في التعديل كما في [565]، حيث وصفه أبو الشيخ لقبول والأدب والدين، وصرّح أبو نعيم بتوثيقه. فلم يكن أبو نعيم قلًا محضًا عن أبي الشيخ، بل كان له نظر مستقل مبنيّ على معرفته بشيوخ بلده، وكثير منهم من شيوخ شيوخه.

رابعا: صلة أحكامه بأحكام غيره من النقاد

وفي ترجمة الحسين بن الفرج الخياط [589] اكتفى أبو نعيم بقوله: ((وفيه ضعف)). وقد روى الخطيب سناده عن يحيى بن معين أنه قال فيه: ((ذاك نعرفه يسرق الحديث في الصغر))، وروى عن أبي زرعة الرازي أنه وصفه لحفظ، ثم حكى عنه ما يدل على ادّعائه أحاديث غيره، ثم ختم الخطيب الترجمة بقوله: ((سمعت أ نعيم الحافظ يقول: الحسين بن الفرج... وفيه ضعف))[38]. فعبارة أبي نعيم أخفّ من عبارة ابن معين، وهي مع ذلك موافقة لما عليه الأئمة من تضعيفه. وقد اعتمدها الخطيب، وهو ممن سمع من أبي نعيم، فختم بها ترجمة الرجل في ريخه، وهذا شاهد على أن أحكام أبي نعيم على من قدم أصبهان كانت معتمدة عند من بعده.

ولم يقتصر أبو نعيم على أحكامه هو، بل نقل أحكام غيره مسندة. فقال في بكر بن بكار [473]: ((ووثّقه أبو عاصم النبيل وأشهل بن حاتم، وأثنيا عليه، وقالا: هو ثقة))، ثم أسند ذلك عن محمد بن عيسى الزجاج أنه سألهما عنه[39]. وهذا التوثيق من شيوخ بلده البصرة يحتاج إلى موازنة قوال غيرهم؛ فقد قال النسائي فيه:

[37] أبو الشيخ عبد بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، طبقات المحدثين صبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ/1992م)، ج4، ص 207، رقم 619؛ ج3، ص 590، رقم 509؛ ج4، ص 138، رقم 585؛ ج3، ص 605، رقم 517.

[38] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ريخ مدينة السلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/2002م)، ج8، ص 645-646.

[39] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 282، رقم 473.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

((ليس بثقة))[40]، وسأل البرذعيُّ أ زرعة عنه فقال: ((ليس لقوي))[41]. فما نقله أبو نعيم يُفيد معرفة رأي أهل بلده فيه، لكنه لا يُقدَّم على جرح غيرهم من الأئمة.

ونقل في ترجمة بشر بن الحسين الأصبهاني [468] أنه جاء إلى أبي داود فقال: حدثني الزبير بن عدي، ((فكذّبه أبو داود، وقال: ما نعرف للزبير بن عدي عن أنس إلا حديثًا واحدًا))[42]. وهذا موافق لما قاله ابن عدي في نسخة بشر عن الزبير: ((قريب من مئة حديث مسند، ولا يصح منها شيء))، وقوله: ((وإنما أُتي ذلك من قبل بشر بن الحسين؛ لأنه يُبطل في روايته عن الزبير ما لا يتابعه أحد عليه))[43]. فالنقل هنا وافق ما عليه الأئمة. ونقل كذلك في ترجمة ثعلبة بن الربيع [491] قول يحيى بن معين سناده، كما سيأتي.

المبحث الرابع: احتياطه في النقل وبيان صيغ التحمل

يحقّق هذا المبحث الهدف الثالث من أهداف البحث، ويجيب عن السؤال الثالث، ويتناول ثلاثة مظاهر لاحتياط أبي نعيم في النقل.

أولًا: بيان صيغ التحمل

انتُقد على أبي نعيم التساهل في صيغ الأداء؛ فقد روى ابن طاهر المقدسي عن عبد الوهاب الأنماطي أنه رأى بخط الخطيب البغدادي قوله: ((وقد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها أنه يقول في الإجازة: أخبر ، من غير أن يبيّن))[44]. وأجاب الذهبي ن هذا ((شيء قلّ أن يفعله أبو نعيم، وكثيرًا ما يقول: كتب إليّ الخلدي. ويقول: كتب إليّ أبو العباس الأصم))، ثم استدرك فقال: ((ولكني رأيته يقول في شيخه عبد بن جعفر بن فارس... أخبر عبد بن جعفر فيما قُرئ عليه، فيوهم أنه سمعه، ويكون مما هو له لإجازة))[45].

---

[40] أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1 (حلب: دار الوعي، 1396هـ)، ص 25، رقم 87.

[41] أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، ط1 (القاهرة: الفاروق الحديثة، 1430هـ/2009م)، ص 93، رقم 43.

[42] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 279، رقم 468.

[43] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص 162-163.

[44] محمد بن طاهر المقدسي، المنثور من الحكا ت والسؤالات، تحقيق: جمال عزون، ط1 (د.م.: مكتبة دار المنهاج، 1430هـ)، ص 36، رقم 31.

[45] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص 461.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

و لنظر في القطعة المدروسة وجدتُ ما يؤيد جواب الذهبي في أن الغالب على أبي نعيم البيان. ففي ترجمة جعفر بن محمد القومسي [497] روى عن شيخه عبد بن جعفر بن فارس ثلاث روا ت متتالية، قال في الأولى: ((أخبر عبد بن جعفر بن أحمد بن فارس، في كتابه))، وفي الثانية: ((أخبر عبد بن جعفر، فيما أذن))، وفي الثالثة: ((أخبر عبد بن جعفر إجازة))[46]، فميّز بين المكاتبة والإذن والإجازة في موضع واحد. وقال في ترجمة ثعلبة بن الربيع [491] وهو ينقل قول يحيى بن معين: ((أخبر محمد بن يعقوب في كتابه، سمعت عباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين...))[47]، ومحمد بن يعقوب هو الأصم، وهذا موافق لما ذكره الذهبي من تصريحه لمكاتبة عن الأصم.

بل إن الصيغة التي استدرك بها الذهبي جاءت في القطعة المدروسة مبيَّنة؛ ففي ترجمة أعين بن محمد [458] قال أبو نعيم: ((أخبر عبد بن جعفر فيما قُرئ عليه وأذن لي فيه))[48]، فصرّح لإذن، فلم يبقَ فيها إيهام السماع. والذي يظهر لي أن ما ذكره الذهبي محمول على المواضع التي اقتصر فيها على قوله: ((فيما قُرئ عليه))، وأن أ نعيم كان يصرّح لإذن في مواضع أخرى، كهذا الموضع.

ويحافظ أبو نعيم كذلك على صيغ شيوخه أنفسهم في التحمّل، كقوله في ترجمة الحسين بن علي الخلال [596]: ((حدثنا عبد بن محمد بن جعفر، قال: كتب إليّ الحسين بن علي الخلال))، وفي ترجمة الحسين بن إسحاق الخلال [597]: ((حدثنا أبو محمد بن حيان، قال: كتب إليّ الحسين بن إسحاق الخلال))[49]، فنقل تصريح شيخه أبي الشيخ لمكاتبة.

ويتّصل بهذا تمييزه بين ما سمعه وما لم يسمعه؛ إذ يعلّق الرواية بقوله: ((حدّث فلان)) أو ((ذكر فلان)) في نحو (36) موضعًا من القطعة، وهي صيغ لا تفيد الاتصال، كما في رواية ببرويه [488] المتقدمة، وقوله في ترجمة الحسن بن نصر [530]: ((ذكر أبو عبد محمد بن إبراهيم...)). وهذا التمييز يرفع عن أبي نعيم تبعة الإيهام، ويضع أمام الناقد صورة صحيحة لطرق التحمّل.

[46] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 292-293، رقم 497.
[47] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 289، رقم 491.
[48] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 273، رقم 458.
[49] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 332، رقم 596، 597.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

ثانيا: التقييد بقوله: ((إن صح))

ترجم أبو نعيم للحسن البصري [529] لما ذُكر من قدومه أصبهان، فقال: ((قدم أصبهان أ م أبي موسى، إن صح))[50]. فلم يردّ الخبر، ولم يجزم به، بل علّقه على الصحة. وفي ذلك تنبيه على أن إدخال الراوي في ريخ البلد لا يعني ثبوت قدومه عنده، وأنه كان يميّز بين ما يجزم به وما ينقله على الاحتمال.

ثالثا: مقابلة كتابه بكتب من سبقه والتصريح بمصادره

كان أبو نعيم يقابل كتابه بكتاب أبي الشيخ وغيره، ويبيّن ما زاده عليهم، كقوله في بكر بن أحمد الحبطي [475]: ((لم يخرج عنه أبو محمد شيئًا، وقال ابن مخلد: بكر بن علي، ولم يخرج عنه شيئًا))، وقوله في الحسن بن حابس [531]: ((لم يخرج أبو محمد بن حيان عنه شيئًا، ولا ابن منده))، وقوله في الحسين بن عبد الواضحي [593]: ((لم يخرج له أبو محمد شيئًا))[51]. ويصرّح بمصادره حين ينقل منها، كقوله في جعفر بن أحمد بن حماد الزعفراني: ((ذكره المتأخر)) [498]، ثم قوله في الموضع الآخر: ((ذكره بعض أصحابنا)) [516][52].

ويُستفاد من هذا أمران: الأول أن أ نعيم كان واعيًا بموقع كتابه من الكتب السابقة، فهو يستدرك عليها ولا يكرّرها. والثاني أن تعدّد مصادره كان سببًا في تكرار بعض التراجم؛ فالترجمتان [498] و[516] لرجل واحد نقلهما من مصدرين بعبارتين مختلفتين، ومثلهما [596] و[597] اللتان روى فيهما الحديث نفسه لإسناد نفسه، مع اختلاف اسم أبي الراوي.

المبحث الخامس: تقويم المنهج النقدي لأبي نعيم في الكتاب

يحقّق هذا المبحث الهدف الرابع من أهداف البحث، ويجيب عن السؤال الرابع. وتتجلّى قيمة هذا المنهج في دقّته؛ فالتعقّبات الخمسة ثبتت كلها عند مقابلتها لمصادر الأصلية. وتتجلّى كذلك في أثره؛ إذ نقل ابن عساكر أحدها وأقرّه. وفي فائدته للمحقق؛ فهذه التعليقات تُعين على تقويم النص، وتنبّه على مواضع الخلل في الأسانيد. وتكتسب أحكامه على شيوخ بلده قيمة خاصة؛ لأن كثيرًا منهم لا يوجد له ذكر في غير كتابه.

[50] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 305، رقم 529.
[51] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 283، رقم 475؛ ص 306، رقم 531؛ ص 331، رقم 593.
[52] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 293، رقم 498؛ ص 299، رقم 516.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

غير أن لهذا المنهج حدودًا ينبغي أن يعيها من يستعمل الكتاب. فنقده انتقائي لا استيعابي؛ إذ لم يتعقّب سوى خمسة أسانيد من (299) رواية، في حين أسفرت دراستي لأسانيد القطعة – لحكم على إسناد أبي نعيم نفسه– عن النتائج المبيّنة في الجدول الآتي:

جدول (3): الحكم على أسانيد أبي نعيم في القطعة المدروسة

الحكم	الأحاديث المرفوعة	الآثار
صحيح الإسناد	4	1
حسن الإسناد	6	1
ضعيف	159	41
ضعيف جدًا	56	8
منكر	2	—
موضوع	18	2
المجموع	245	53

على أن أصل المتن بت في الصحيحين أو أحدهما في نحو (87) حديثًا من هذه الأحاديث، و بت لصحة من طرق أخرى في نحو (27) حديثًا، و لحسن في نحو (13) حديثًا. وأكثر ما حُكم عليه لضعف إنما كان لعدم وقوفي على أحوال كثير من شيوخ أبي نعيم الأصبهانيين ومن فوقهم في كتب الجرح والتعديل، فجهالة حالهم إنما هي لنسبة إلينا، لا لنسبة إلى أبي نعيم الذي عرفهم وترجم لهم.

ومع ذلك فقد سكت أبو نعيم عن أحاديث شديدة الضعف. ومن أمثلة ذلك أنه روى في ترجمة جعفر بن محمد بن يعقوب [507] حديث: «أربعة من الشقاء: جمود العين، وقساوة القلب، وحرص على الدنيا، وطول الأمل» من طريق سليمان بن عمرو النخعي، ولم يعلّق عليه[53]، وقد أخرجه ابن عدي في ترجمة سليمان بن عمرو، وقال: ((وهذان الحديثان وضعهما سليمان بن عمرو على إسحاق بن عبد بن أبي طلحة))[54]، مع أن أ نعيم تعقّب الحديث الذي يليه في الترجمة نفسها. وهذا ما أخذه عليه الذهبي بقوله: ((ما أعلم له ذنبًا –و يعفو عنه– أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه، ثم يسكت عن توهيتها))[55].

[53] أبو نعيم، ريخ أصبهان، ج1، ص 296، رقم 507.
[54] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج4، ص 225.
[55] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص 461.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

والذي يظهر لي في تفسير ذلك أن مقصود أبي نعيم في هذا الكتاب التعريف برواة أصبهان، وذكر نماذج من مرو تهم، ومنها غرائبهم، لا انتقاء الصحيح، شأنه في ذلك شأن مصنّفي تواريخ البلدان، وأنه كان يرى – كجماعة من المحدّثين– أن ذكر الإسناد يُبرئ العهدة. يُضاف إلى ذلك قلّة أحكامه على الرواة، مما يجعل كثيرًا من رجال الكتاب في عداد المجهولين. فسكوته في هذا الكتاب لا يُعدّ تصحيحًا ولا تقوية، وتعقّبه حيث وُجد يُعدّ شاهدًا على العلّة، لا نفيًا لغيرها.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أُجمل أبرز ما انتهى إليه من نتائج، ثم أُتبعها بما يقترحه من توصيات.

أولًا: النتائج

1- جواً عن السؤال الأول: تعقّب أبو نعيم في القطعة المدروسة خمسة أسانيد من أصل (299) رواية، وتنوّع الخلل فيها بين إبدال راوٍ بغيره، وإقحام راوٍ في الإسناد، وخطأ في أصله المكتوب، وتسمية راوٍ على غير وجهه، وسقوط راوٍ مع دخول متن مشهور في إسناد غيره. واستعمل لكل حالة عبارة محدّدة الدلالة، وحدّد موضع الخطأ من سلسلة النقل: عند قرينه، أو في أصل شيخه، أو في أصله هو، أو فيما سمعه من شيخه. وقد ثبتت هذه التعقّبات الخمسة كلها عند مقابلتها لمصادر الأصلية، وشهدت لآخرها روايتا ابن حبان وابن عساكر عن أبي خليفة؛ فتعقّباته في هذا الكتاب صادرة عن معرفة لعلل، ويُعتمد عليها.

2- جواً عن السؤال الثاني: أحكام أبي نعيم على الرواة قليلة، في نحو أربع عشرة ترجمة من أصل (185)، أكثرها تعديل، وألفاظ تجريحه كلها من مراتب الجرح الخفيف. وهو يوافق أ الشيخ الأصبهاني في الغالب، مع نظر مستقل يظهر في اختيار العبارة أو الز دة في التعديل. وقد اعتمد الخطيب البغدادي حكمه في الحسين بن الفرج فختم به ترجمته في ريخه. أما ما ينقله من أحكام غيره لإسناد، كتوثيق شيوخ البصرة لبكر بن بكار، فيفيد معرفة رأي أهل البلد، ويحتاج إلى الموازنة قوال سائر النقاد.

3- جواً عن السؤال الثالث: يصرّح أبو نعيم في الغالب بصيغ التحمّل من مكاتبة وإذن وإجازة، ويميّز ما لم يسمعه بصيغ التعليق في نحو (36) موضعًا، ويقيّد الخبر الذي لم يثبت عنده بقوله: ((إن صح))، ويقابل كتابه بكتب من سبقه. وقد جاءت الصيغة التي انتقده الخطيب بسببها مقرونة بقوله: ((وأذن لي فيه))؛ فما انتُقد عليه من التساهل قليل، كما قرّر الذهبي، ولا يصح تعميمه.

JAWAMI'UL KALIM:
Jurnal Kajian Hadis
Vol. 5, No. 1 (2027): 1-21
doi: https://doi.org/10.36701/jawamiulkalim.v5i1.3893

4- جواً عن السؤال الرابع: تتجلّى قيمة منهج أبي نعيم في دقّة تعقّباته وفائدتها لمحقق النص ودارس الأسانيد، وفي أثر نقده فيمن بعده؛ إذ أقرّ ابن عساكر أحد تعقّباته، واعتمد الخطيب البغدادي أحد أحكامه على الرواة. وأما حدوده فإن نقده انتقائي لا استيعابي؛ فقد سكت عن روا ت ضعيفة وموضوعة كثيرة، فلا يُعدّ سكوته في هذا الكتاب تصحيحًا ولا تقوية، ويُعدّ تعقّبه حيث وُجد شاهدًا على العلّة لا نفيًا لغيرها.

ثانيا: التوصيات

1- توسيع هذه الدراسة لتشمل كتاب " ريخ أصبهان" كله بعد اكتمال تحقيقه على أصوله الخطية.

2- جمع تعقّبات أبي نعيم النقدية في سائر كتبه، ولا سيما "حلية الأولياء" و"معرفة الصحابة"، ودراستها دراسة مستقلة تبيّن منزلته في علم العلل.

3- المقارنة الشاملة بين أحكام أبي نعيم وأحكام أبي الشيخ على الرواة المشتركين بينهما.

فهرس المصادر

Abū ʻAwānah, Yaʻqūb ibn Isḥāq al-Isfarāyīnī. *Al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukharraj ʻalā Ṣaḥīḥ Muslim*. Cet. ke-1. Madīnah al-Munawwarah: al-Jāmiʻah al-Islāmiyyah, 1435 H/2014 M.

Abū al-Qāsim, Khālid ibn Muḥammad ibn Rājiḥ. "Takhrīj Aḥādīŝ Kitāb Akhbār Aṣbahān li Abī Nuʻaim ʻan Syuyūkhihi Ghair Abī al-Syaikh Ibn Ḥayyān: min al-Aḥādīŝ al-Marfūʻah min Awwal al-Kitāb ilā Nihāyah Ḥarf al-Ḥā': Jamʻan wa Dirāsatan wa Taʻlīqan." Disertasi Doktor, Kulliyyah al-Daʻwah wa Uṣūl al-Dīn, Jāmiʻah Umm al-Qurā, 1422 H/2001 M.

Abū al-Syaikh al-Aṣbahānī, ʻAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Jaʻfar ibn Ḥayyān. *Ṭabaqāt al-Muḥaddiŝīn bi Aṣbahān wa al-Wāridīn ʻAlaihā*. Taḥqīq: ʻAbd al-Ghafūr ʻAbd al-Ḥaqq Ḥusain al-Balūsyī. Cet. ke-2. Bairūt: Mu'assasah al-Risālah, 1412 H/1992 M.

Abū Nuʻaim al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ʻAbd Allāh. *Tārīkh Aṣbahān = Akhbār Aṣbahān*. Taḥqīq: Sayyid Kasrawī Ḥasan. Cet. ke-1. Bairūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 1410 H/1990 M.

Abū Nuʻaim al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ʻAbd Allāh. *Żikr Akhbār Aṣbahān*. Qāhirah: Dār al-Kitāb al-Islāmī, t.t.

Abū Nuʻaim al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ʻAbd Allāh. *Żikr Akhbār Aṣbahān*. Nasyrah: Sven Dedering. Laiden: Maṭbaʻah Brīl, 1931–1934 M.

Abū Zurʻah al-Rāzī, ʻUbaid Allāh ibn ʻAbd al-Karīm. *Su'ālāt al-Barżaʻī li Abī Zurʻah al-Rāzī*. Taḥqīq: Muḥammad ibn ʻAlī al-Azharī. Cet. ke-1. Qāhirah: al-Fārūq al-Ḥadīŝah, 1430 H/2009 M.

Al-Baihaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusain. *Al-Sunan al-Kubrā*. Taḥqīq: Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAṭā. Cet. ke-3. Bairūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 1424 H/2003 M.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl. *Al-Jāmiʻ al-Ṣaḥīḥ*. Al-Ṭabʻah al-Sulṭāniyyah. Būlāq: al-Maṭbaʻah al-Kubrā al-Amīriyyah, 1311 H.

Al-Dāruquṭnī, ‘Alī ibn ‘Umar. *Sunan al-Dāruquṭnī*. Taḥqīq: Syu‘aib al-Arnā’ūṭ wa Ākharīn. Cet. ke-1. Bairūt: Mu’assasah al-Risālah, 1424 H/2004 M.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī. *Tārīkh Madīnah al-Salām*. Taḥqīq: Basyār ‘Awwād Ma‘rūf. Cet. ke-1. Bairūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1422 H/2002 M.

Al-Nasā’ī, Aḥmad ibn Syu‘aib. *Al-Ḍu‘afā’ wa al-Matrūkūn*. Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. Cet. ke-1. Ḥalab: Dār al-Wa‘y, 1396 H.

Al-Nasā’ī, Aḥmad ibn Syu‘aib. *Al-Sunan (al-Mujtabā)*. Cet. ke-1. Qāhirah: al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā, 1348 H/1930 M.

Al-Qaḥṭānī, Mas‘ūd ibn Muḥammad ibn Ḥusain. "Takhrīj Aḥādîṡ Kitāb Żikr Akhbār Aṣbahān li al-Ḥāfiẓ Abī Nu‘aim al-Aṣbahānī: min Awwal Ḥarf al-Khā’ ilā Nihāyah Ḥarf al-‘Ain." Disertasi Doktor, Kulliyyah al-Da‘wah wa Uṣūl al-Dīn, Jāmi‘ah Umm al-Qurā, 2001 M.

Al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān. *Al-I‘lān bi al-Taubīkh li man Żamma Ahl al-Tawrīkh*. Taḥqīq: Sālim ibn Ghatr al-Ẓafīrī. Cet. ke-1. Riyāḍ: Dār al-Ṣumai‘ī, 1438 H/2017 M.

Al-Ṭabarānī, Sulaimān ibn Aḥmad. *Al-Mu‘jam al-Awsaṭ*. Taḥqīq: Ṭāriq ibn ‘Iwaḍ Allāh wa ‘Abd al-Muḥsin al-Ḥusainī. Qāhirah: Dār al-Ḥaramain, 1415 H/1995 M.

Al-Tirmiżī, Muḥammad ibn ‘Īsā. *Sunan al-Tirmiżī*. Taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Syākir wa Ākharīn. Cet. ke-2. Qāhirah: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1395 H/1975 M.

Al-Żahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. *Siyar A‘lām al-Nubalā’*. Taḥqīq: Majmū‘ah min al-Muḥaqqiqīn bi Isyrāf Syu‘aib al-Arnā’ūṭ. Cet. ke-3. Bairūt: Mu’assasah al-Risālah, 1405 H/1985 M.

Ibn ‘Adī, Abū Aḥmad ‘Abd Allāh al-Jurjānī. *Al-Kāmil fī Ḍu‘afā’ al-Rijāl*. Taḥqīq: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Maujūd wa ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ. Cet. ke-1. Bairūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1418 H/1997 M.

Ibn ‘Asākir, ‘Alī ibn al-Ḥasan. *Mu‘jam al-Syuyūkh*. Taḥqīq: Wafā’ Taqī al-Dīn. Cet. ke-1. Dimasyq: Dār al-Basyā’ir, 1421 H/2000 M.

Ibn ‘Asākir, ‘Alī ibn al-Ḥasan. *Tārīkh Madīnah Dimasyq*. Taḥqīq: ‘Umar ibn Gharāmah al-‘Amrawī. Bairūt: Dār al-Fikr, 1415 H/1995 M.

Ibn al-Ṣalāḥ, ‘Usmān ibn ‘Abd al-Raḥmān. *Ma‘rifah Anwā‘ ‘Ulūm al-Ḥadīṡ*. Taḥqīq: Nūr al-Dīn ‘Itr. Dimasyq: Dār al-Fikr, 1406 H/1986 M.

Ibn Ḥanbal, Aḥmad. *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal*. Taḥqīq: Syu‘aib al-Arnā’ūṭ wa Ākharīn. Cet. ke-1. Bairūt: Mu’assasah al-Risālah, 1421 H/2001 M.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad al-Bustī. *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi Tartīb Ibn Balbān*. Taḥqīq: Syu‘aib al-Arnā’ūṭ. Cet. ke-2. Bairūt: Mu’assasah al-Risālah, 1414 H/1993 M.

Ibn Nuqṭah, Muḥammad ibn ‘Abd al-Ghanī. *Al-Taqyīd li Ma‘rifah Ruwāh al-Sunan wa al-Masānīd*. Taḥqīq: Kamāl Yūsuf al-Ḥūt. Cet. ke-1. Bairūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1408 H/1988 M.

Ibn Ṭāhir al-Maqdisī, Muḥammad. *Al-Manṡūr min al-Ḥikāyāt wa al-Su’ālāt*. Taḥqīq: Jamāl ‘Azzūn. Cet. ke-1. t.t.p.: Maktabah Dār al-Minhāj, 1430 H.

Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Naisābūrī. *Ṣaḥīḥ Muslim*. Taḥqīq: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. Qāhirah: Maṭba‘ah ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1374 H/1955 M.